

دراسة أثر الإحتواء الناعم على حرية الصحافة وإستقلاليتها



مركز القدس للدراسات السياسية

AL-QUDS CENTER For Political Studies

7 شارع حيفا - جبل الحسين ص.ب 213566 عمان

11121 الأردن

هاتف: +962 6 5651931 - 5651932 - 5690567

فاكس: +962 6 5674868

إيميل: info@alqudscenter.org

مواقعنا: www.alqudscenter.org www.Jpm.jo

الالكترونية: www.Jmm.jo www.islah-net.net

الإشراف :

عريب الرنتاوي

إعداد :

- هنادي فؤاد - صبا عماره

فريق البحث الميداني:

- محمد شحاده - فادي فريد

- أحمد علوي - صابرين جمال

- فراس اشحتو



JORDANIAN
MEDIA
MONITOR
مرصد الإعلام الأردني

دراسة أثر الإحتواء الناعم

على حرية الصحافة وإستقلاليتها (3)

ملخص تنفيذي

أجرى مرصد الإعلام الأردني بمركز القدس للدراسات السياسية دراسة مسحية حول ظاهرة (الإحتواء الناعم وتأثيره على إستقلالية وسائل الإعلام) وهي الدراسة الثالثة من نوعها التي يجريها المرصد منذ عام 2009.

أجريت الدراسة في الفترة من (3/28 - 4/12 2012) وشملت عينة مكونة من 504 صحافياً وصحافية من مختلف وسائل الإعلام المقرؤة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، الحكومية وشبه الحكومية والخاصة و المرسلين، وشكل قادة الرأي ما نسبته 15% من حجم العينة.

وصنفت الدراسة قادة الرأي بأنهم رؤساء تحرير الصحف أو من ينوب عنهم أو يقوم مقامهم في المؤسسات الأخرى وكتاب الأعمدة المنتظمة ومدراء التحرير والأقسام ومعدو ومقدمو البرامج الإخبارية والحوارية والإذاعية والتلفزيونية والمسؤولون المشرفون على المواقع الإلكترونية والمرسلون المعتمدون لوسائل إعلامية عربية ودولية نافذة.

هدفت الدراسة للتعرف على أشكال وأساليب (الإحتواء الناعم) التي تمارسها الحكومات للسيطرة على الصحافة والإعلام ورصد (الجهات الأخرى) التي تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال الإحتواء الناعم للسيطرة على الصحافة والإعلام وقياس مدى تأثير أساليب (الإحتواء الناعم) على حرية وإستقلالية وسائل الإعلام، وبالنظر لما شهدته البلاد خلال السنة الماضية من تصاعد ظاهرة الحراك الشعبي والشبابي وتصدر قضية محاربة الفساد قائمة الشعارات

والمطالبات الشعبية، فقد أولت الدراسة اهتماماً خاصاً بالعلاقة المتبادلة (الأثر المتبادل) بين سياسية (الإحتواء الناعم) وقضيتي الحراك الشعبي والشبابي والحملة الوطنية ضد الفساد.

وتشير نتائج الدراسة أن ما نسبته 82% من أفراد العينة يعتقدون أن الحكومات تمارس شكلاً من أشكال (الإحتواء الناعم) وبلغت النسبة بين قادة الرأي 84%. ويلاحظ إرتفاع النسبة بشكل طفيف بين قادة الرأي بإعتبار أنهم الهدف الأول للحكومات في محاولة كسب تأييدهم ومنع انتقاداتهم للسياسات الحكومية بالنظر لقدرتهم الكبيرة على التأثير في الرأي العام.

إجمالاً تُظهر النتائج إرتفاع نسبة الصحفيين في عامي الحراك الشعبي والشبابي الذين يعتقدون بممارسة الحكومات لأسلوب (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الصحافة وهذا أيضاً ما أثبتته نتائج الدراستين السابقتين لعام 2011 حيث بلغت النسبة 86% في حين بلغت النسبة 70% في الدراسة الأولى التي أجريت عام 2009.

ويمكن القول أن ارتفاع نسبة الصحفيين الذين أكدوا ممارسة الحكومات لأساليب (الإحتواء الناعم) خلال العامين 2011 و2012 يعود إلى زيادة حاجة الحكومات لإحتواء الإعلام وتوظيفه لصالح سياستها، والسبب الثاني ارتفاع منسوب الجرأة لدى الصحفيين وتزايد قدرتهم على البوح بما يعرفونه عن هذه الظاهرة.

وحول أكثر أشكال (الإحتواء الناعم) شيوعاً التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على الصحفيين ووسائل الإعلام، تظهر الدراسة أن الهبات المالية والهدايا أحتلت المرتبة الأولى وبنسبة 70%، تلاها تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية وبنسبة 42%، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي والدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر وبنسبة 36%، ثم توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد وبنسبة 28% وأخيراً الإعفاءات الجمركية أو العلاج أو التعليم المجاني وبنسبة 21%.

وقال 35% من افراد العينة أنهم تعرضوا لشكل من أشكال (الإحتواء الناعم) خلال ممارستهم لعملهم الصحفي، فيما كانت النسبة مرتفعة بين قادة الرأي وبلغت 42%. وكانت الهبات المالية والهدايا هي أكثر أشكال (الإحتواء الناعم) التي تعرض لها الصحفيون من قبل الحكومات وبنسبة بلغت 72% بين قادة الرأي و62% بين الصحفيين، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي وبنسبة بلغت 22% بين قادة الرأي و32% بين الصحفيين، ثم تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية حيث بلغت النسبة بين قادة الرأي 22% وبين الصحفيين 30%، ثم توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد وبنسبة بلغت

بين قادة الرأي 6% وبين الصحفيين 15%، وأخيراً الإعفاءات الجمركية أو العلاج والتعليم المجاني وبنسبة بلغت بين قادة الرأي 9% وبين الصحفيين 5%.

وقد لوحظ أن الحكومات تهتم بممارسة أساليب (الإحتواء الناعم) على الصحفيين الذكور أكثر من الإناث بنسبة بلغت 36% بين الذكور و28% بين الإناث.

وتظهر نتائج الدراسة أن الحكومة تلجأ لإستخدام أساليب (الإحتواء الناعم) مع العاملين في المؤسسات الإعلامية الخاصة والمختلطة والمراسلون بنسب بلغت 41.3% و42.3% و35% على التوالي. في حين بلغت هذه النسبة لدى العاملين في الإعلام الحكومي 16% وهذه النسبة منطقية بإعتبار أن العاملين في الإعلام الحكومي هم موظفون رسميون لدى أجهزة الدولة الإعلامية.

وأفاد ما نسبته 85% من العينة أن هناك جهات أخرى غير الحكومات تمارس (الإحتواء الناعم) على الصحفيين، وهذه النسبة قريبة من النسب التي ظهرت في الدراستين السابقتين (83% في دراسة عام 2009 و80.2% في دراسة 2011).

وكانت المواقع الإلكترونية والصحف اليومية الجهات الإعلامية الأكثر خضوعاً لأساليب (الإحتواء الناعم) التي تمارسها الحكومات وجهات أخرى للسيطرة على وسائل الإعلام، وفي هذا الإطار أفاد ما نسبته 57% من قادة الرأي أن المواقع الإلكترونية هي الأكثر خضوعاً لأساليب (الإحتواء الناعم)، كما أفاد بذلك 61% من الصحفيين، تلاها الصحف اليومية بغض النظر عن نوع ملكيتها وأفاد بذلك ما نسبته 55% من قادة الرأي و54% من الصحفيين، ثم الصحف الإسبوعية بنسبة بلغت بين قادة الرأي 31% وبين الصحفيين 18%، ثم المراسلين الصحفيين بنسبة بلغت 17% بين قادة الرأي و15% بين الصحفيين وجاءت الإذاعات والتلفزيونات الخاصة في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت بين قادة الرأي 21% وبين الصحفيين 15%.

وحول ما أشيع مؤخراً من تقارير ومعلومات عن قائمة أسميت "قائمة الذهبي" عبّر أكثر من نصف الصحفيين عن اعتقاده بصحة القائمة التي أوردت أسماء لصحفيين تلقوا هبات مالية من مدير المخابرات السابق محمد الذهبي، وبلغت نسبة من يعتقدون بصحتها 57% في عينة الصحفيين، فيما بلغت النسبة 45% بين قادة الرأي. كما تعتقد نسبة عالية من الصحفيين بوجود قوائم أخرى لصحفيين تلقوا هبات مالية من جهات أخرى وكانت النسبة بين الصحفيين 74% و71% بين قادة الرأي.

تناولت الدراسة أساليب (الإحتواء الناعم) التي لجأت إليها الحكومات وجهات أخرى للتأثير على وسائل الإعلام للحد من نشر وتغطية نشاطات الحراك الشعبي المطالب بتحقيق

إصلاحات سياسية. حيث أظهرت الدراسة أن ما نسبته 62% من أفراد العينة يعتقدون أن الحكومات مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر وتغطية الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية.

كما تناولت الدراسة تأثير الحملة الشعبية على الفساد على ممارسات الحكومة لأساليب (الإحتواء الناعم)، وفي هذا الصدد قال 48% من أفراد العينة أن الحملة الشعبية على الفساد كان لها أثر إيجابي في الحد من ممارسة الحكومات لهذه السياسة بينما أفاد ما نسبته 23% أن الحملة الشعبية على الفساد زادت من ممارسات الحكومة لهذه السياسات، وقال 21% من أفراد العينة أنه لم يكن هناك أي تأثير.

وتظهر نتائج الدراسة أن ما نسبته 82% من أفراد العينة يعتقدون أن هناك قطاعات أخرى غير الصحافة والإعلام تتعرض لأساليب (الإحتواء الناعم) من قبل جهات حكومية وغير حكومية. ومن وجهة نظر أفراد العينة أحتل أعضاء مجلس النواب والأعيان المرتبة الأولى بنسبة بلغت 64%، ثم الحراك الشعبي والشبابي بنسبة بلغت 48%، ثم احزاب سياسية بنسبة بلغت 46%، ومؤسسات مجتمع مدني بنسبة بلغت 44%، وقطاعات أخرى بلغت بنسبة 6%.

المقدمة

بدأ مركز القدس للدراسات السياسية عام 2009 بدراسة الأساليب " الناعمة " التي تلجأ إليها الحكومات و(جهات أخرى) للسيطرة على وسائل الإعلام وتجنب نقدها . وقد إنطلقت الدراسة آنذاك من فرضية أساسية سعت للتحقيق منها وإختبارها ، ومفادها أن (الإحتواء الناعم) ، بوسائل الإغراء والترغيب ، قد بات الأسلوب الأكثر إنتشاراً ، والأكثر فاعلية لإحتواء العاملين في قطاع الإعلام والصحافة ، بالنظر لكلفته المتواضعة ، ونظراً لعدم إثارته أية تداعيات أو ردود فعل على وسائل الإحتواء " الخشنة " أو " القاسية " ، سواء تلك التي تتخذ من القوانين والتشريعات المتشددة والمقيدة للحريات وسيلة لها ، أو من خلال ممارسات وإجراءات تثير عادة ردود فعل غاضبة محلياً ودولياً ، وتضع البلاد في موقع محرر أمام المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان والجهات المانحة للمساعدات المالية والإقتصادية .

وقد اثبتت نتائج الدراسة الأولى التي أجراها المركز عام 2009 والثانية التي أجريت عام 2011 تفشي أشكال (الإحتواء الناعم) وتعدد أشكاله كالمهبات والأعطيات والإغفاءات أو تنطوي على تجاوز مضمرة عليه ، كالتعيينات في المناصب الحكومية وشبه الحكومية وتقديم التسهيلات في المؤسسات الحكومية وغيرها

وقد جاءت الدراسة الثالثة لتؤكد نتائج الدراستين السابقتين ، وتكتسب الدراسة الثالثة أهميتها كونها تأتي في ظل ظواهر إعلامية لم يعهدها الوسط الصحفي الأردني في السابق ، والتي تتمثل بإرتفاع سقف الحريات وبالتالي زيادة الإنتهاكات ومحاولات الإحتواء الخشنة التي تعرض لها الصحفيون والتي تزامنت مع الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية في المملكة ، في إطار تأثير الشارع الأردني بالربيع العربي . وأهتمت الدراسة في هذا الإطار بدراسة الاثر المتبادل بين سياسية (الإحتواء الناعم) وقضيتي الحراك الشعبي الوطني المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية ومحاربة الفساد . كما تأتي الدراسة بعد تسريبات صحافية تحدثت عن وجود قائمة تضم أسماء نحو 52 صحافياً أشيع أنهم تلقوا هبات مالية من شخصية أمنية كبيرة ..

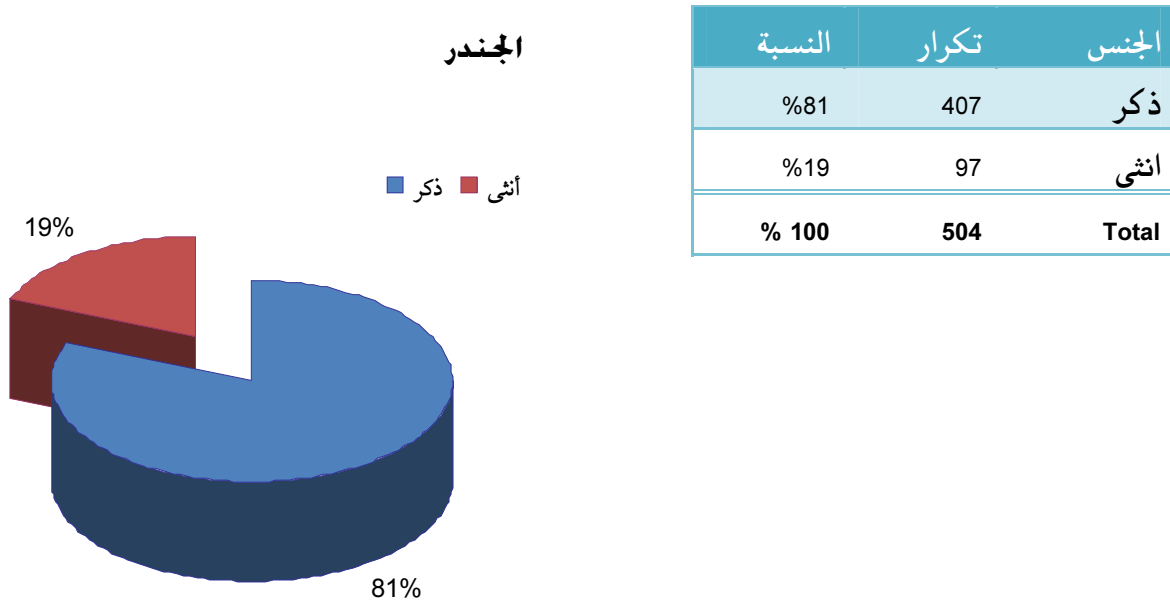
وتخلص الدراسة إلى أن الحكومات و(جهات اخرى) لم تتوقف عن ممارسة سياسات الإحتواء الناعم) للصحافة، إلى جانب أساليب الإحتواء الخشنة للسيطرة على وسائل الإعلام وتجنب إنتقاداتها .

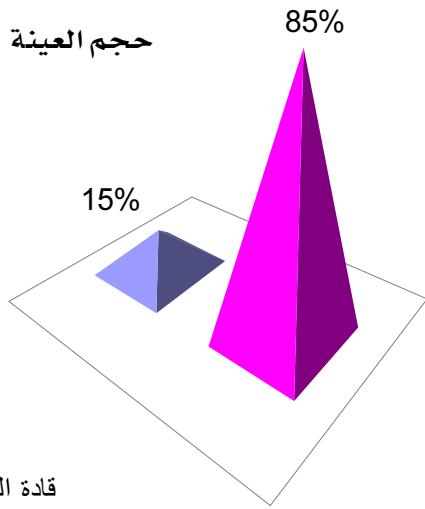
كما تؤكد نتائج الدراسة أن الحكومات و(الجهات الأخرى) تستهدف من خلال أساليب الإحتواء الناعم) التي تستخدمها العاملون في الإعلام الخاص وشبه الحكومي .

مجتمع الدراسة وعينتها :

بلغت عينة الدراسة (504) صحافي وصحافية بينهم قادة رأي، من مختلف وسائل الإعلام المقررة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، الحكومية وشبه الحكومية والخاصة و المراسلين، حيث بلغ عدد الذكور (407) أي ما نسبته 81% من العينة وعدد الإناث (97) أي ما نسبته 19%، كما شكل قادة الرأي ما نسبته 15% من حجم العينة و85% من الصحافيين .

وصنفت الدراسة قادة الرأي بأنهم رؤساء تحرير الصحف أو من ينوب عنهم أو يقوم مقامهم في المؤسسات الأخرى وكتاب الأعمدة المنتظمة ومدراء التحرير والأقسام ومعدو ومقدمو البرامج الإخبارية والحوارية والإذاعية والتلفزيونية والمسؤولون المشرفون على المواقع الإلكترونية والمراسلون المعتمدون لوسائل اعلامية عربية ودولية نافذة .

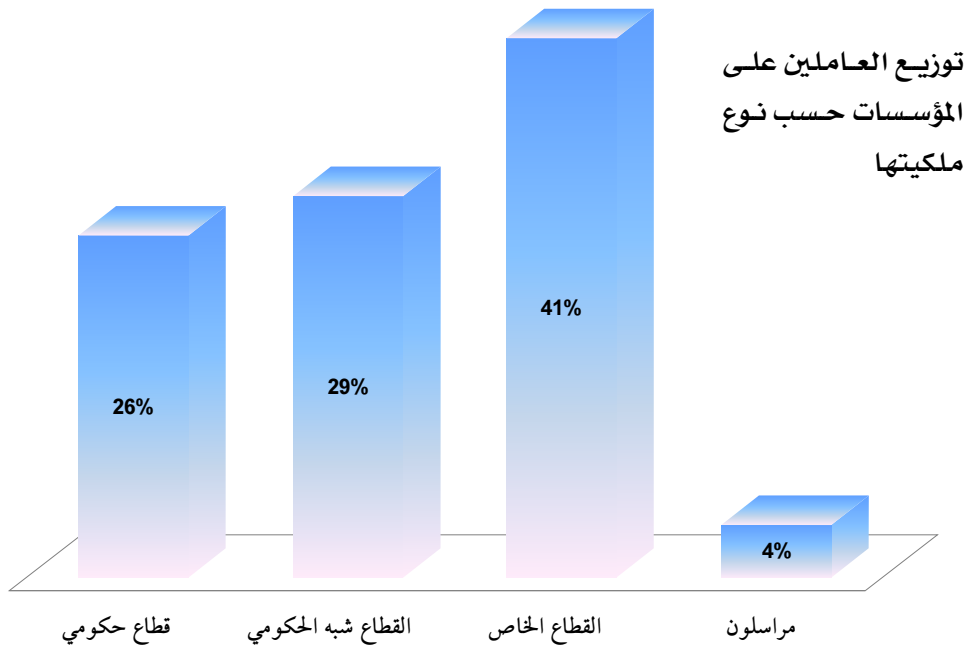




■ قادة الرأي

■ صحفي

المؤسسة	تكرار	النسبة %
قطاع حكومي	129	26%
القطاع شبه الحكومي	149	29%
القطاع الخاص	206	41%
مراسلون	20	4%

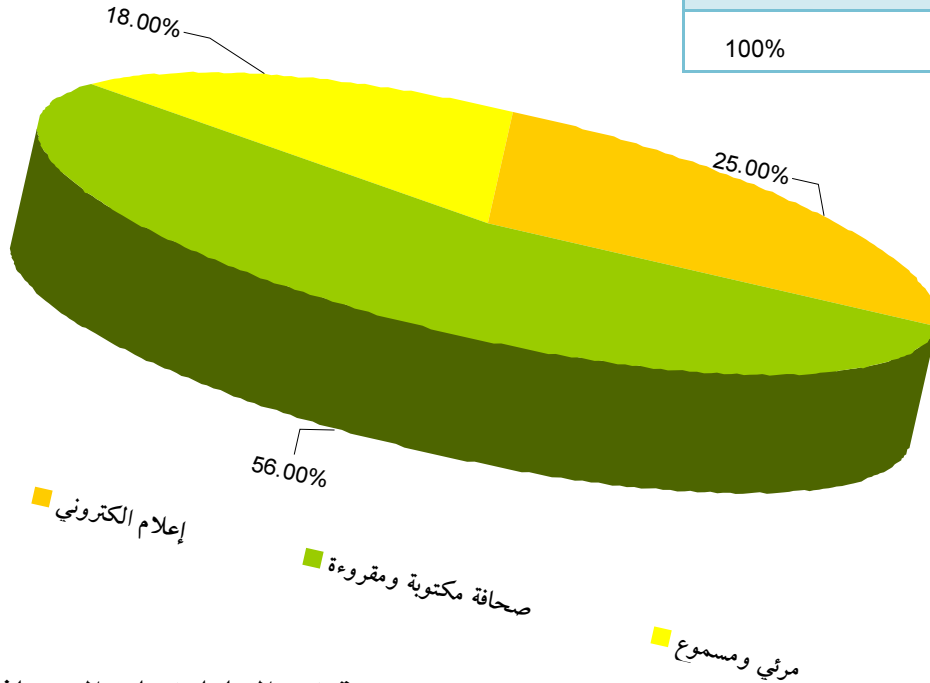


ووزعت عينة الدراسة وفق القطاعات، حيث بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (129) أي ما نسبته 23% من العينة، أما العاملين في القطاع شبه الحكومي بلغ عددهم 149 أي ما نسبته 30% من أفراد العينة، بينما بلغ عدد العاملين في القطاع الخاص (206) أي بنسبة وصلت 41% من العينة، والمراسلون بنسبة 4% من أفراد العينة.

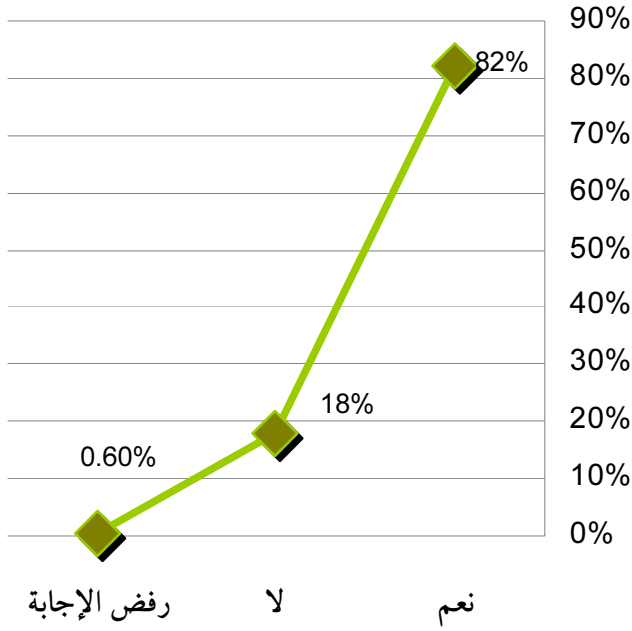
كما تم توزيع أفراد العينة على وسائل الإعلام المختلفة (المقروء والمرئي والمسموع والصحافة الإلكترونية) حيث بلغت نسبة الصحفيين في الإعلام الإلكتروني 25% من أفراد العينة، كما بلغت نسبة الصحفيين في الصحافة المقروءة 56% من العينة، وبلغت نسبة الصحفيين في الإعلام المرئي والمسموع 18% من أفراد العينة.

وقد تم إختيار هذه العينة من إجمالي المجتمع الإعلامي الذي يقدر عدد العاملين فيه بنحو 1900 شخص موزعين على مختلف وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة والإلكترونية، الحكومية وشبه الحكومية والخاصة والمراسلين. وحسب إحصائية لمركز الإعلام الأردني أجريت عام 2009 بلغ حجم المجتمع الإعلامي آنذاك نحو 1400 إعلامي وإعلامية.

النسبة	نوع الوسيلة
25.4%	إعلام الكتروني
56.3%	صحافة مكتوبة ومقروءة
18.3%	مرئي ومسموع
100%	المجموع



توزيع العاملين على الصحافة
والاعلام حسب نوعها



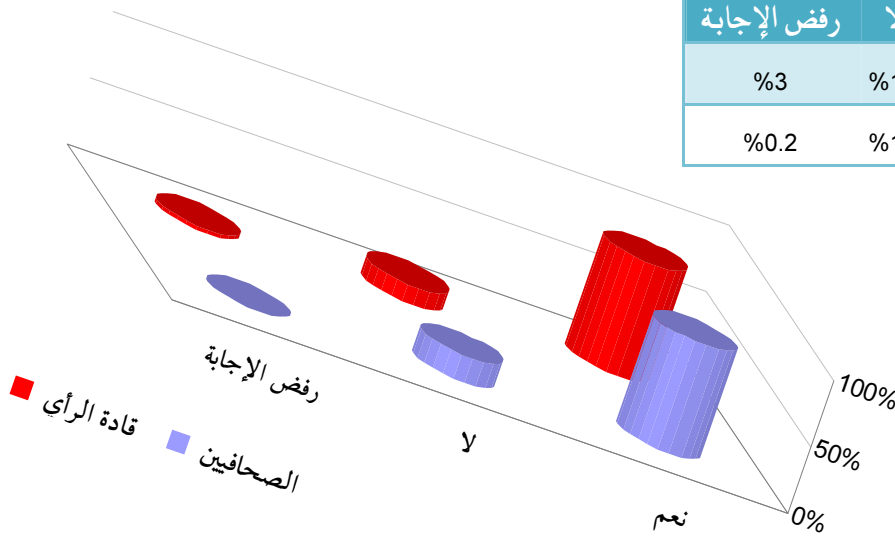
الإجابة	النسبة
نعم	82%
لا	18%
رفض الإجابة	0.60%
المجموع	99.4

نتائج الدراسة

وجهت الدراسة سؤالاً لأفراد العينة فيما إذا كانت الحكومات تلجأ لأساليب (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الصحفيين والإعلاميين لكسب تأييدهم وولائهم، أو لتفادي إنتقاداتهم، حيث أفاد ما نسبته 82% من أفراد العينة بالإيجاب بينما أفاد 18% منهم بعكس ذلك .

هل تمارس الحكومة شكلاً ناعماً من أشكال الإحتواء الناعم؟

الصفة	نعم	لا	رفض الإجابة
قادة الرأي	84%	13%	3%
الصحفيين	82%	18%	0.2%



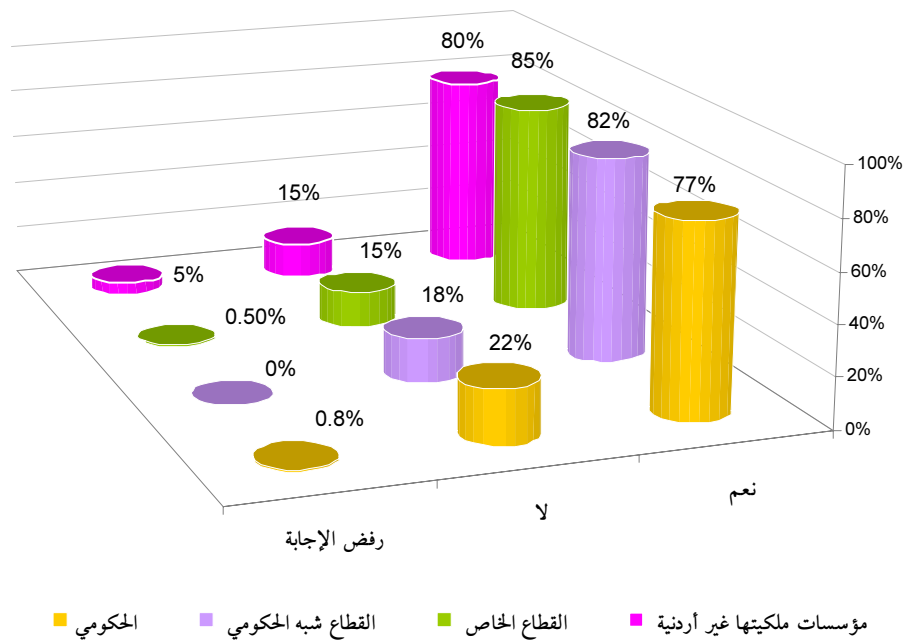
للإجابة على هذا السؤال أيضاً جرى تصنيف العينة إلى صحفيين وقادة رأي، حيث أفاد ما نسبته 82% من الصحفيين أن الحكومة تمارس شكلاً من أشكال (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الصحفيين. في حين أجاب ما نسبته 13% بالنفي ورفض الإجابة 3%، وكانت النسبة أعلى بين قادة الرأي حيث أجاب ما نسبته 84% منهم بأن الحكومة تمارس أشكال (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الصحفيين، مقابل 18% أفادوا بعكس ذلك، وإمتنع ما نسبته 0.20% منهم عن الإجابة.

بشكل عام يلاحظ إرتفاع نسبة الصحفيين الذين يؤكدون لجوء الحكومات لإستخدام أساليب (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الصحفيين، ويمكن تفسير ذلك بإستمرار رغبة الحكومات في تطويع الإعلام ومنع إنتقاده لسياساتها، في إطار العلاقة الجدلية القائمة منذ عقود بين السلطة والإعلام، كما يمكن تفسير إستمرار هذه الظاهرة بأن الحكومات لمست نجاحاً لدى إستخدامها أساليب (الإحتواء الناعم) في السيطرة على الأصوات الإعلامية الناقدة.

القطاع	نعم	لا	رفض الإجابة
الحكومي	77%	22%	0.8%
القطاع شبه الحكومي	82%	18%	0
القطاع الخاص	85%	15%	0.5%
مؤسسات ملكيتها غير أردنية	80%	15%	5%

إهتمت الدراسة بمعرفة مدى ممارسة الحكومات لأشكال (الإحتواء الناعم) على الصحفيين حسب ملكية القطاع الإعلامي الذي يعملون به، حيث قسمت الدراسة القطاعات الإعلامية حسب ملكيتها إلى إعلام حكومي وشبه حكومي وخاص ومؤسسات ملكيتها غير أردنية، أي المرسلون المعتمدون لوسائل الإعلام العربية والأجنبية، فأظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 85% من العاملين في القطاع الإعلامي الخاص أجابوا بأن الحكومات تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال (الإحتواء الناعم) على الصحفيين مقابل 22% قالوا لا و0.8% رفضوا الإجابة، يليهم القطاع شبه الحكومي حيث بلغت نسبة من أجابوا بأن الحكومات تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الإعلام 82% مقابل 18% أجابوا

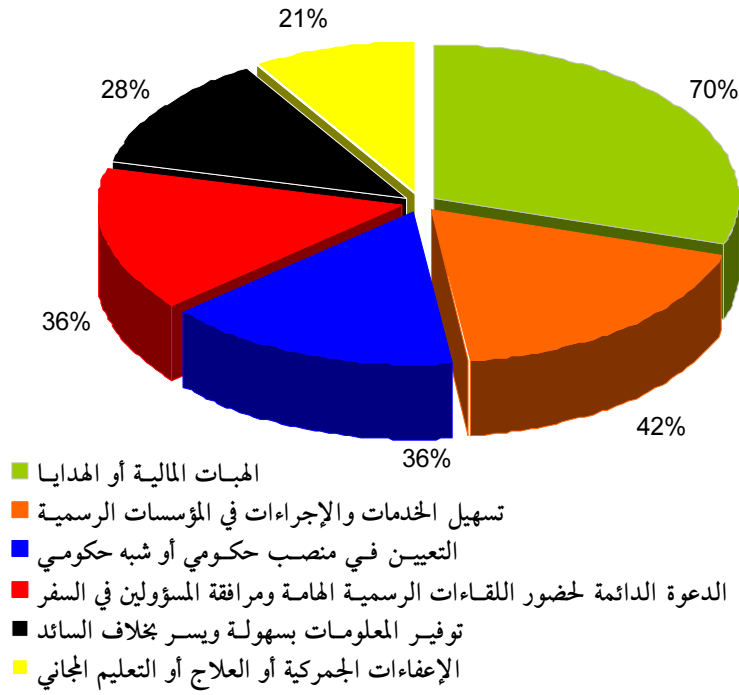
بالنفي، ثم المراسلون حيث بلغت نسبة من أجابوا بأن الحكومات تستخدم شكلاً أو أكثر من أشكال (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الإعلام 80% مقابل 15% أجابوا بالنفي و5% رفضوا الإجابة. وأخيراً أجاب ما نسبته 77% من العاملين في قطاع الإعلام الحكومي بأن الحكومات تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال (الإحتواء الناعم) للسيطرة على الصحفيين مقابل 22% أجابوا بالنفي و0.8% رفضوا الإجابة.



وتظهر الدراسة أن أكثر وسائل الإغراء التي تلجأ إليها الحكومات لكسب تأييد الصحفيين والإعلاميين وتفادي موافقهم الإنتقادية، الهبات المالية أو الهدايا التي إحتلت المرتبة الأولى وبنسبة 70%، تلاها تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية وبنسبة 42%، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي، والدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر وبنسبة 36%، ثم توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد وبنسبة 28% وأخيراً الإعفاءات الجمركية، أو العلاج، أو التعليم المجاني وبنسبة 21%.

أكثر أشكال الإحتواء الناعم التي تلجأ إليها الحكومات لكسب تأييد الصحفيين

النسبة %	أكثر أشكال الإحتواء الناعم التي تلجأ لها الحكومات لكسب تأييد الصحفيين
70%	1 الهبات المالية أو الهدايا
42%	2 تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية
36%	3 التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي
36%	4 الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر
28%	5 توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد
21%	6 الإعفاءات الجمركية، أو العلاج، أو التعليم المجاني



ولدى سؤال الصحفيين وقادة الرأي حول أكثر أشكال (الإحتواء الناعم) التي تنتهجها الحكومات، احتل التعيين في مناصب حكومية أو شبه حكومية ثم الهبات المالية والهدايا المرتبة الأولى بين قادة الرأي وبنسبة بلغت 75%، ويبدو أن هذان الشكلان هما الأكثر استخداماً من قبل الحكومات لإحتواء الصحفيين، حيث تصدر التعيين في مناصب حكومية

وشبه حكومية المرتبة الأولى بالنسبة لعينة الصحفيين وبنسبة بلغت 62% ثم الهبات المالية بنسبة بلغت 70%. ويمكن إرجاع إرتفاع النسبة بين قادة الرأي إلى كونهم الفئة الأكثر إستهدافاً بالدرجة الأولى فيما يتعلق بالتعيين في المناصب الحكومية أكثر من الصحفيين.

وجاء تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية في المرتبة الثانية بين قادة الرأي والصحفيين بنسبة بلغت 44% و42% على التوالي، ثم الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر المرتبة الثالثة بين قادة الرأي والصحفيين بنسبة بلغت 38% و36% على التوالي، ثم توفير المعلومات بيسر وسهولة بخلاف السائد بنسبة بلغت 27% بين قادة الرأي و30% بين الصحفيين على التوالي. ويرجع إرتفاع النسبة بين الصحفيين لإعتمادهم في عملهم بالدرجة الأولى على المعلومات أكثر من قادة الرأي. وأخيراً جأت الإعفاءات الجمركية، أو العلاج، والتعليم المجاني وبنسبة بلغت 21% بين قادة الرأي و22% بين الصحفيين. فيما أجاب ما نسبته 3% من قادة الرأي و2% من الصحفيين أنهم لا يعرفون أكثر أشكال (الإحتواء الناعم) التي تلجأ إليها الحكومات للسيطرة على الصحفيين.

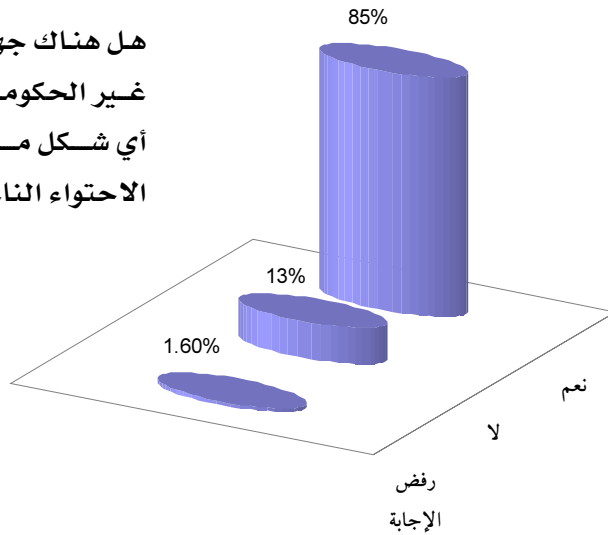
أشكال الإحتواء	قادة رأي صحفيين	صحفيين
الإعفاءات الجمركية أو العلاج أو التعليم المجاني	21%	22%
التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي	75%	62%
الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر	38%	36%
الهبات المالية أو الهدايا	75%	71%
تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية	44%	42%
توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد	27%	30%
لا أعرف	3%	2%

وحول أكثر وسائل (الإحتواء الناعم) التي تمارسها الحكومات على الإعلام وفقاً للتقسيمات القطاعية، جاء التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي المرتبة الأولى في كافة القطاعات وبنسبة 39% للقطاع الحكومي، و66% شبه الحكومي، و67% للقطاع الخاص، و75% للمرسلين، ثم الهبات المالية والهدايا بنسب بلغت 51% في القطاع الحكومي، و74% القطاع شبه الحكومي، و70% للقطاع الخاص، و81% للمرسلين. ثم الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية ومرافقة المسؤولين في السفر بنسبة بلغت 29% في القطاع الحكومي و34% في

القطاع شبه الحكومي و35% في القطاع الخاص و50% في قطاع المراسلين. ثم تسهيل الإجراءات في المؤسسات بنسبة بلغت 26% في القطاع الحكومي و41% في القطاع شبه الحكومي و47% في القطاع الخاص و44% في قطاع المراسلين. والإعفاءات الجمركية والعلاج والتعليم المجاني بنسبة بلغت 16% في القطاع الحكومي و21% في القطاع شبه الحكومي و22% في القطاع الخاص و19% في قطاع المراسلين.

مراسلون	القطاع الخاص	شبه الحكومي	القطاع الحكومي	أشكال الإحتواء الناعم
%75	%67	%66	%39	التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي
%81	%70	%74	%51	الهبات المالية أو الهدايا
%19	%22	%21	%16	الإعفاءات الجمركية، أو العلاج، أو التعليم المجاني
%13	%32	%28	%17	توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد
%50	%35	%34	%29	الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر
%44	%47	%41	%26	تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية
%0	%2	%2	%2	لأعرف

هل هناك جهات أخرى غير الحكومة تمارس أي شكل من أشكال الإحتواء الناعم؟



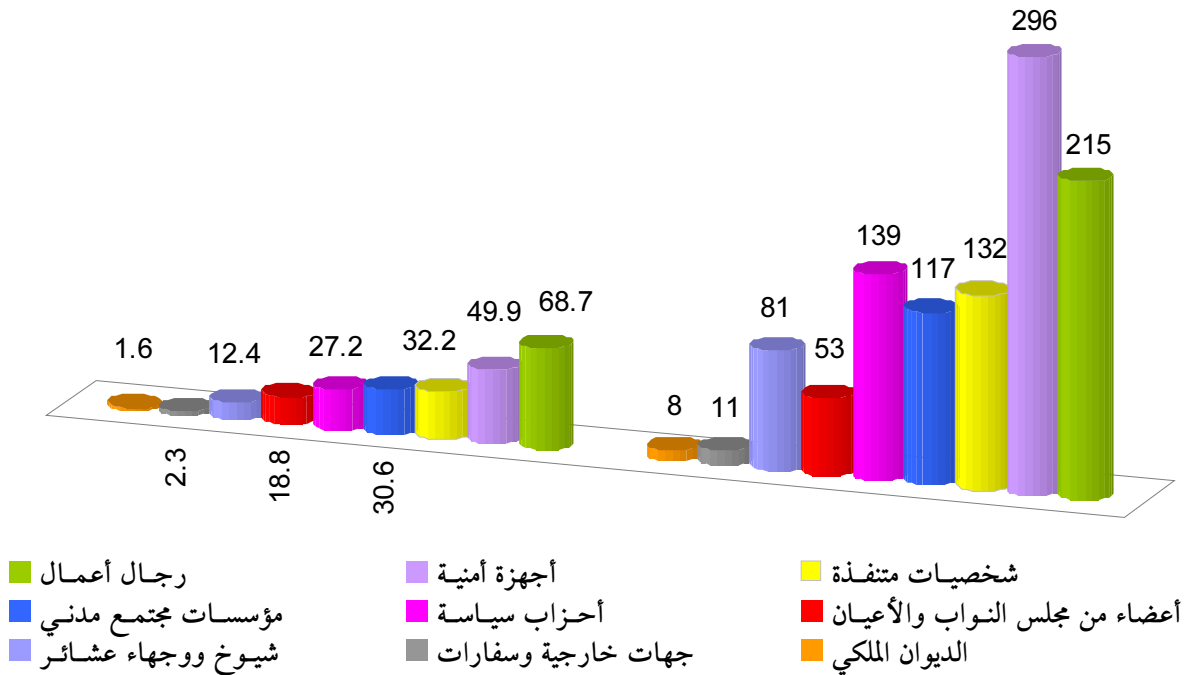
الإجابة	النسبة
نعم	85%
لا	13%
رفض الإجابة	1.6%
المجموع	100

إهتمت الدراسة بمعرفة فيما إذا كان هناك (جهات أخرى) غير الحكومات تمارس أساليب (الإحتواء الناعم) على الصحفيين والإعلاميين، حيث أفاد ما نسبته 85% من العينة بوجود (جهات أخرى) غير الحكومة تمارس ذلك، مقابل 13% أفادوا بعكس ذلك. وحل رجال أعمال في المرتبة

الأولى وبنسبة بلغت 69% بإعتبار أنهم أكثر الجهات ممارسة (للإحتواء الناعم) بعد الحكومات، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 50%، ثم شخصيات متنفذة وبنسبة 32.2%، تلاها مؤسسات مجتمع مدني بنسبة بلغت 31%، وأحزاب سياسية بنسبة بلغت 27%، ثم أعضاء في مجلس النواب والأعيان بنسبة 19%، ثم شيوخ ووجهاء عشائر بنسبة بلغت 12.4%، ثم جهات خارجية وسفارات بنسبة بلغت 2.2% ثم الديوان الملكي بنسبة بلغت 1.6%. وتجدر الإشارة هنا أن السفارات والديوان الملكي لم تكن ضمن قائمة خيارات هذا السؤال.

هل هناك جهات أخرى (غير الحكومة) تمارس أي شكل من أشكال الإحتواء الناعم ؟

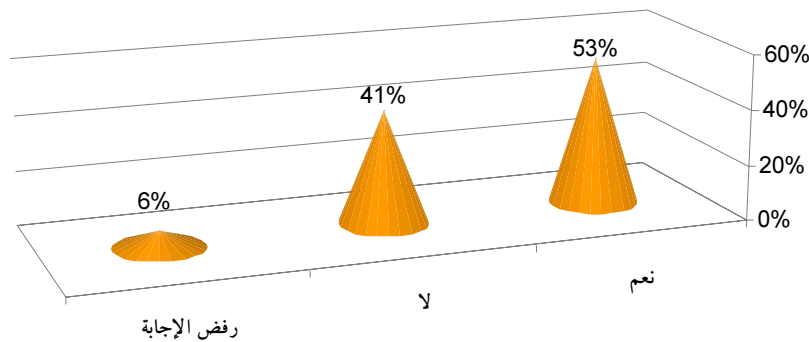
التكرار	النسبة المئوية	
215	68.7%	رجال أعمال
296	49.9%	أجهزة أمنية
132	32.2%	شخصيات متنفذة
117	30.6%	مؤسسات مجتمع مدني
139	27.2%	أحزاب سياسة
53	18.8%	أعضاء من مجلس النواب والأعيان
81	12.4%	شيوخ ووجهاء عشائر
11	2.2%	جهات خارجية وسفارات
8	1.6%	الديوان الملكي



سئل أفراد العينة فيما إذا كانوا قد سمعوا عن أن أحد زملائهم قد تعرض لمحاولات (الإحتواء الناعم)، حيث أفاد ما نسبته 53% من العينة أنهم سمعوا بذلك، فيما أفاد ما نسبته 41% من العينة بالنفي و6% رفضوا الإجابة. وحول أكثر الجهات التي تمارس هذه الأساليب على الصحفيين، أفاد ما نسبته 61% من العينة أن الحكومة يليها الأجهزة الأمنية بنسبة بلغت 35%، ثم رجال أعمال بنسبة بلغت 61%، ثم شخصيات متنفذة بنسبة بلغت 20%، ثم مؤسسات مجتمع مدني بنسبة وصلت إلى 18%، ثم أعضاء في مجلس النواب والأعيان وأحزاب سياسية بنسبة بلغت 8% لكل منهما، ثم شيوخ ووجهاء عشائر بنسبة بلغت 4%، وبالمرتبة الأخيرة حل الديوان الملكي والجهات الخارجية بنسبة بلغت 2% لكل منهما. أيضا لم تدرج الجهات الخارجية والديوان الملكي ضمن خيارات هذا السؤال.

النسبة المئوية	الجهات التي تمارس اساليب الإحتواء الناعم على الصحفيين والإعلاميين
60.5%	1 الحكومة
35.3%	2 أجهزة أمنية
30.6%	3 رجال أعمال
19.9%	6 شخصيات متنفذة
18%	4 مؤسسات مجتمع مدني
8.3%	8 أعضاء من مجلس النواب والأعيان
7.9%	5 أحزاب سياسية
3.4%	7 شيوخ ووجهاء عشائر
1.8%	9 جهات خارجية وسفارات
1.8%	10 الديوان الملكي

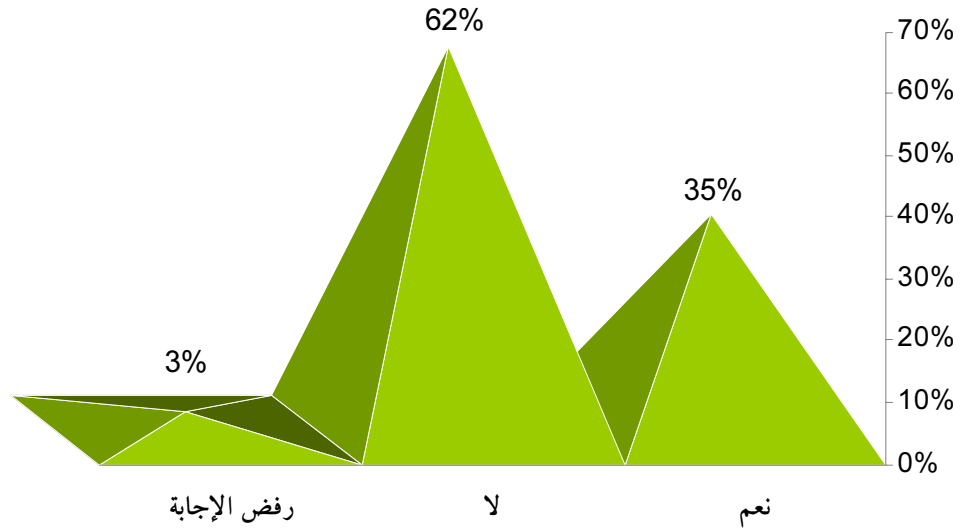
هل سمعت أن أحد زملاءك تعرض لشكل من أشكال الإحتواء الناعم؟



الإجابة	النسبة
نعم	53%
لا	41%
رفض الإجابة	6%
المجموع	100%

الإجابة	النسبة
نعم	35%
لا	62%
رفض الإجابة	3%
المجموع	100

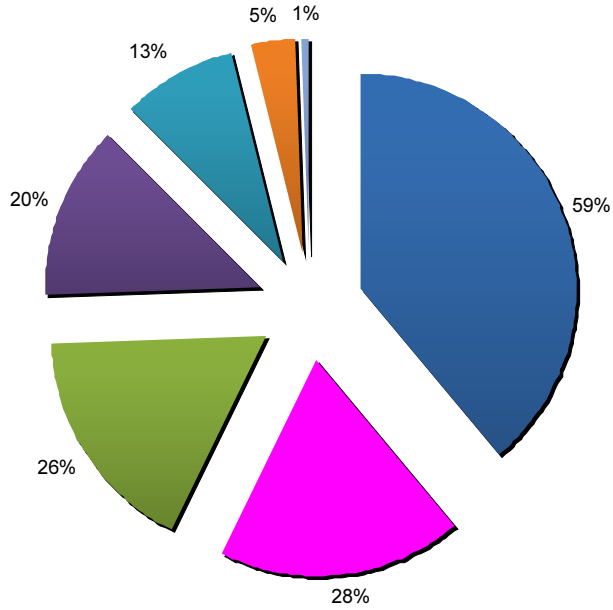
هل تعرضت شخصياً لأي شكل من أشكال الاحتواء الناعم



وتظهر الدراسة أن ما نسبته 35% من أفراد العينة تعرضوا شخصياً لشكل من أشكال (الإحتواء الناعم) بينما نفى 62% منهم أن يكونوا تعرضوا لذلك، و3% من العينة رفضوا الإجابة. ولدى سؤال أفراد العينة الذين أكدوا تعرضهم لمحاولات (إحتواء ناعمة) عن الأشكال التي تعرضوا لها، احتلت الهبات المالية والهدايا المرتبة الأولى بنسبة بلغت 59%، تلاها التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي بنسبة بلغت 28% من العينة، ثم تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية بنسبة بلغت 26%، ثم الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر بنسبة بلغت 20%، وتوفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد بنسبة بلغت 13%، وأخيراً الإعفاءات الجمركية، أو العلاج، أو التعليم المجاني بنسبة بلغت 5% من العينة.

أشكال (الإحتواء الناعم) التي تعرض لها صحفيون بصفة شخصية مباشرة

النسبة المئوية	ما هي أشكال الإحتواء الناعم التي تعرضت لها ؟
58.6%	1 الهبات المالية أو الهدايا
27.7%	2 التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي
26.0%	3 تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية
19.9%	4 الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر
12.6%	5 توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد
5.2%	6 الإعفاءات الجمركية او العلاج او التعليم المجاني
1.0%	7 لا أعرف



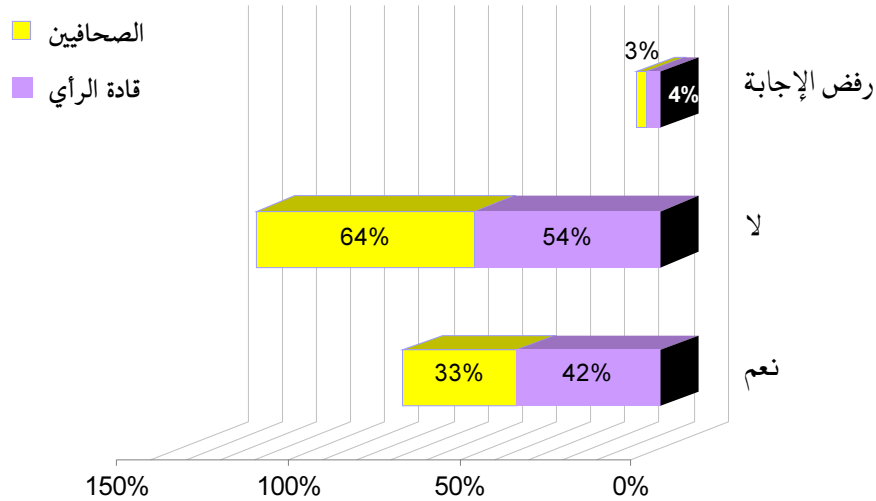
- الهبات المالية أو الهدايا
- التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي
- تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية
- الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر
- توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد
- الإعفاءات الجمركية او العلاج او التعليم المجاني
- لا أعرف

الصفة	نعم	لا	رفض الإجابة
قادة الرأي	42%	54%	4%
الصحافيين	33%	64%	3.0%

إهتمت الدراسة بمعرفة فيما إذا كان قادة الرأي قد تعرضوا لممارسات ناعمة لإحتواءهم من قبل الحكومات، فأشارت النتائج أن ما نسبته 42% منهم تعرضوا لشكل من أشكال (الإحتواء الناعم) فيما كانت النسبة بين الصحفيين 33%.

في حين أجاب ما نسبته 54% من قادة الرأي بأنهم لم يتعرضوا لمحاولات حكومية ناعمة للإحتواء وكانت النسبة بين الصحفيين 64%. وبلغت نسبة من رفضوا الإجابة على هذا السؤال من قادة الرأي 4%، والصحفيين 3.0%.

يلاحظ إرتفاع النسبة بين قادة الرأي وهذا أمر منطقي بإعتبار أنهم الهدف الأول والرئيسي للحكومات بمحاولات الإحتواء بالنظر لمكانتهم وقدرتهم على توجيه الرأي العام.

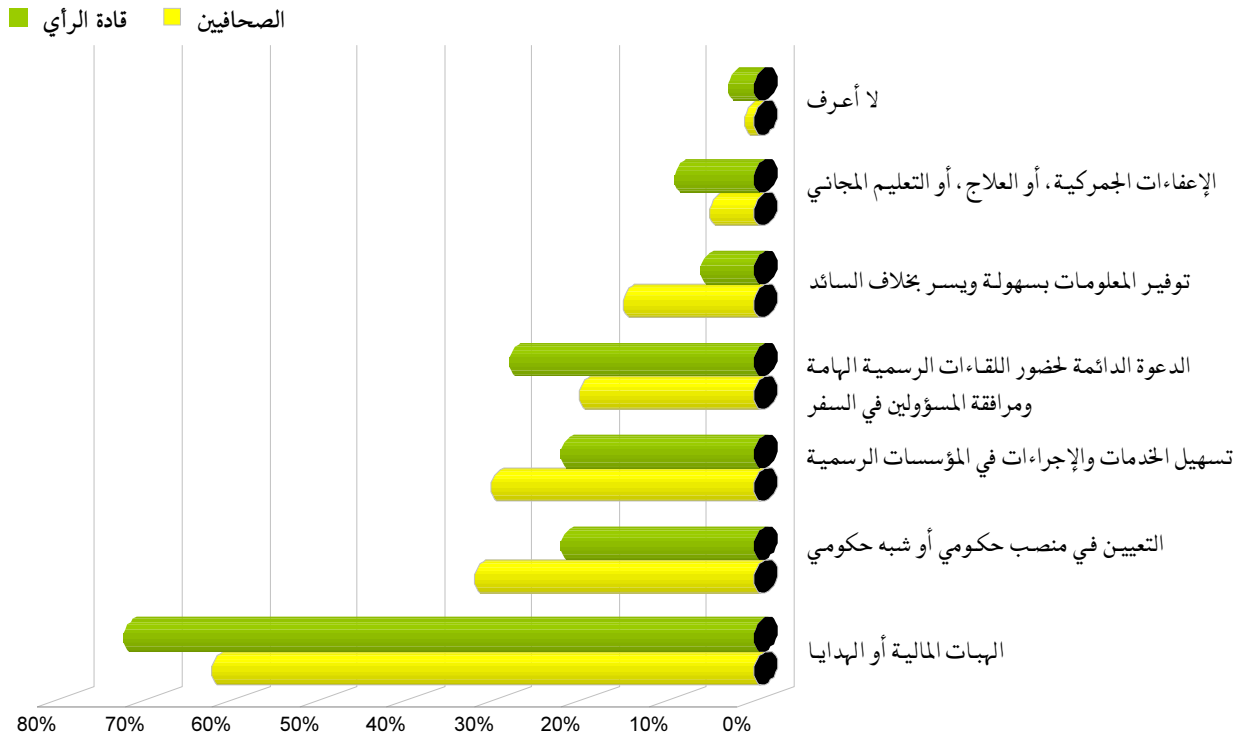


في سؤال الصحفيين وقادة الرأي، الذين قالوا أنهم تعرضوا لمحاولات إغراء حكومية حول الأشكال التي تعرضوا لها كانت الهيئات المالية الشكل الأبرز الذي استخدمته الحكومات وبنسبة بلغت 72% مع قادة الرأي و32% مع الصحفيين، ثم التعيين في منصب حكومي بنسبة بلغت 22% بين قادة الرأي و32% بين الصحفيين، ثم تسهيل الإجراءات في المؤسسات الرسمية بنسبة بلغت بين قادة الرأي 22% و30% بين الصحفيين، ثم الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية ومرافقة المسؤولين في السفر بنسبة بلغت 28% بين قادة الرأي و20% بين الصحفيين، والإعفاءات الجمركية، أو التعليم، أو العلاج بلغت نسبتها بين قادة الرأي 9% وبين الصحفيين 5% وتوفير المعلومات بيسر وسهولة بخلاف السائد وبلغت

النسبة بين قادة الرأي 9% وبين الصحفيين 15%. فيما أجاب ما نسبته 3% من قادة الرأي بأنهم لا يعرفون و1% من الصحفيين.

أشكال الإحتواء	قادة الرأي	الصحفيين
الهبات المالية أو الهدايا	72%	62%
التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي	22%	32%
تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية	22%	30%
الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر	28%	20%
توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد	6%	15%
الإعفاءات الجمركية، أو العلاج، أو التعليم المجاني	9%	5%
لا أعرف	3%	1%

تؤكد نتائج هذا السؤال أن الحكومات تستخدم وبشكل كبير الهبات المالية والتعيينات في المناصب كأبرز أشكال الإحتواء التي تمارسها مع الصحفيين.



لمعرفة نوعية الإعلاميين الذين تستهدفهم الحكومات عادة بأساليب (الإحتواء الناعم) تم توزيع الإجابات حسب ملكية المؤسسة الإعلامية، وفي الإجابة على سؤال فيما إذا كانوا شخصياً تعرضوا لشكل من أشكال (الإحتواء الناعم) أظهرت النتائج أن العاملين في القطاع شبه الحكومي كانوا الأكثر تعرضاً لمحاولات الإحتواء الناعمة، وبنسبة بلغت 42% مقابل 54% أجابوا بالنفي فيما رفض الإجابة 4%، ثم العاملون في القطاع الخاص بنسبة 41% من العاملين في هذا القطاع قالوا أنهم تعرضوا لشكل من أشكال (الإحتواء الناعم) مقابل 55% أجابوا بالنفي و4.0% رفضوا الإجابة، يليهم المرسلون حيث أفاد ما نسبته 35% بالإيجاب مقابل 60% اجابوا بالنفي و5% رفضوا الإجابة، وأخيراً القطاع الحكومي حيث أفاد ما نسبته 16% بأنهم تعرضوا لشكل من أشكال (الإحتواء الناعم) مقابل 84% أجابوا بالنفي و0.8% رفضوا الإجابة.

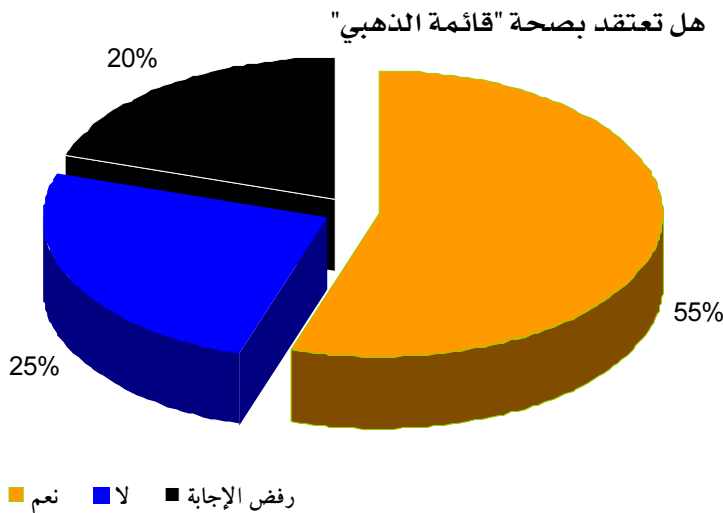
القطاع	نعم	لا	رفض الإجابة
الحكومي	16%	84%	80%
القطاع شبه الحكومي	42%	54%	4%
القطاع الخاص	41%	55%	4%
مؤسسات ملكيتها غير أردنية	35%	60%	5%

تؤكد هذه النتائج أن الحكومات تستهدف بأساليب الإحتواء الناعم الصحافيين العاملين في المؤسسات الإعلامية المستقلة وشبه المستقلة والمرسلين التي لا تخضع لسيطرة حكومية، فيما لا تستهدف العاملين في جهاز الإعلام الحكومي كونهم يخضعون لسياسات المؤسسات الحكومية التي يعملون بها.

أشكال الإحتواء	القطاع الحكومي	شبه الحكومي	القطاع الخاص	مرسلون
التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي	81%	36%	25%	25%
الهبات المالية أو الهدايا	55%	67%	53%	75%
الإعفاءات الجمركية أو العلاج أو التعليم المجاني	9%	6%	2%	25%
توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد	23%	8%	12%	25%

مراسلون	القطاع الخاص	شبه الحكومي	القطاع الحكومي	أشكال الإحتواء
13%	17%	25%	23%	الدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر
25%	21%	34%	27%	تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية

وحول أشكال (الإحتواء الناعم) التي تعرض لها الصحفيون حسب القطاعات الإعلامية التي يعملون بها، كان التعيين في منصب حكومي بصورة دائمة أو مؤقتة الأبرز في هذا المجال، بنسبة بلغت 81% في القطاع الحكومي و36% في القطاع شبه الحكومي و25% في القطاع الخاص، وذات النسبة في قطاع المراسلين. ثم الهبات المالية والهدايا بنسبة 55% للعاملين في القطاع الحكومي و67% للعاملين في القطاع شبه الحكومي و35% للعاملين في القطاع الخاص و75% للمراسلين. ثم الإعفاءات الجمركية او العلاج والتعليم المجاني بنسبة بلغت 9% بين العاملين في القطاع الحكومي و6% شبه الحكومي و2% للعاملين في القطاع الخاص و25% للمراسلين وتوفير المعلومات بيسر وسهولة بنسبة بلغت 23% للعاملين في القطاع الحكومي و8% للعاملين في القطاع شبه الحكومي و12% للعاملين في القطاع الخاص و25% للمراسلين، والدعوات الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية ومرافقة المسؤولين في السفر حيث بلغت النسبة للعاملين في القطاع الحكومي 23% وشبه الحكومي 25% و 17% للعاملين في القطاع الخاص و13% للمراسلين وتسهيل



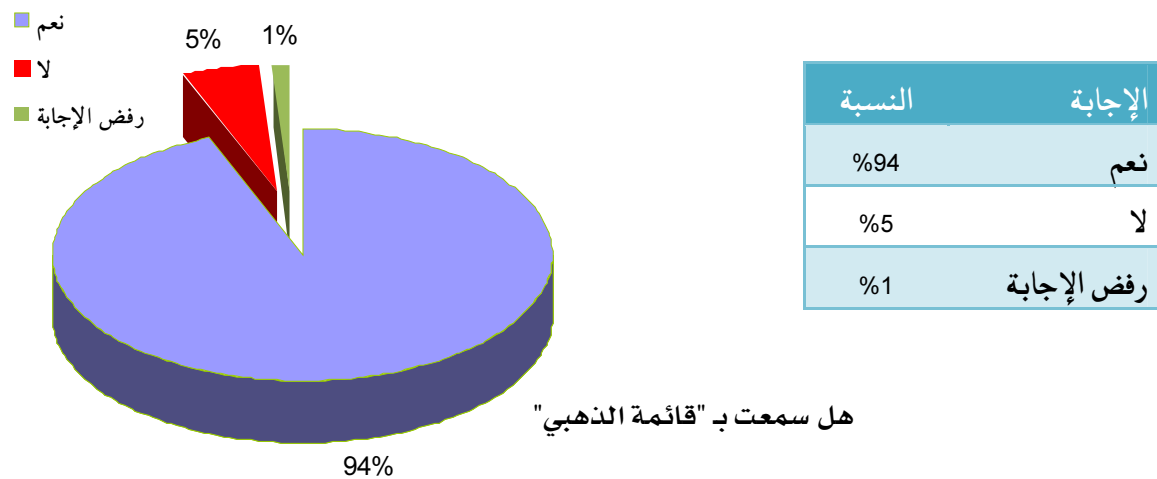
الخدمات والإجراءات الحكومية بنسبة بلغت 27% للعاملين في القطاع الحكومي و34% للعاملين في القطاع شبه الحكومي و21% للعاملين في القطاع الخاص و25% للمراسلين.

طرحت الدراسة سؤالاً حول صحة ما إصطلح على

تسميته (قائمة الذهبي)، وهي القائمة التي قيل أنها تضمنت أسماء 52 صحافياً وصحافية أشيع انهم تلقوا هبات مالية من مدير المخابرات السابق محمد الذهبي، حيث يعتقد أكثر من نصف الصحفيين بصحة القائمة بنسبة بلغت 55% من أفراد العينة، مقابل 25% لا يعتقدون بصحتها، و20% من العينة رفضوا الإجابة

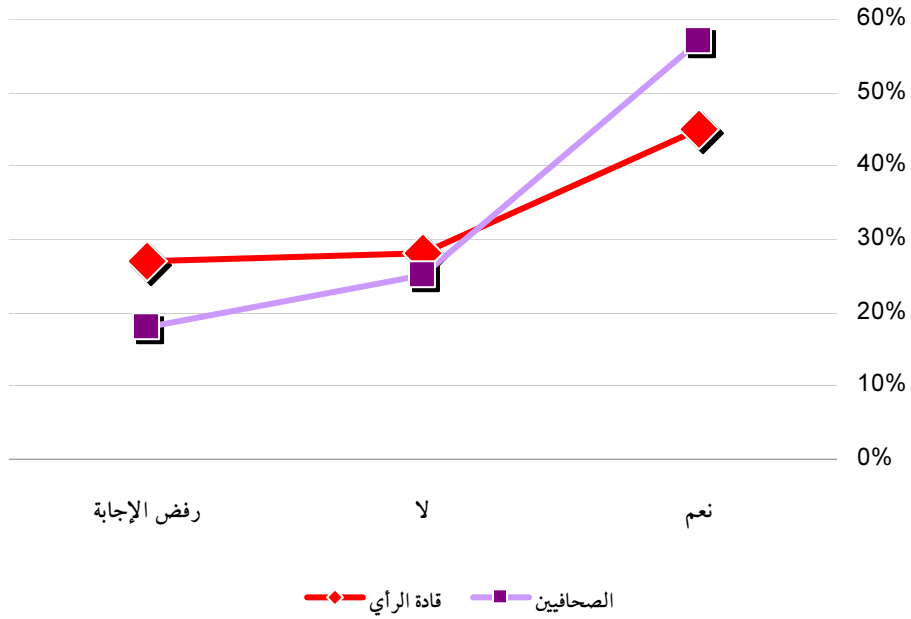
ويعتقد ما نسبته 45% من قادة الرأي بصحة قائمة الذهبي مقابل 28% أفادوا بعكس ذلك. في حين رفض 27% من قادة الرأي الإجابة على هذا السؤال. تظهر هذه النتائج أن نسبة كبيرة من العينة يعتقدون بصحة القائمة بما يؤكد وجود صحافيين خضعوا فعلاً لأساليب (الإحتواء الناعم) من خلال تلقيهم هبات مالية من شخصية رسمية.

وتظهر النتائج أن 94% من الصحفيين قد سمعوا بـ "قائمة الذهبي" بينما 5% فقط لم يسمعوا عن هذه القائمة.



الصفة	نعم	لا	رفض الإجابة
قادة الرأي	%45	%28	%27
الصحفيين	%57	%25	%18

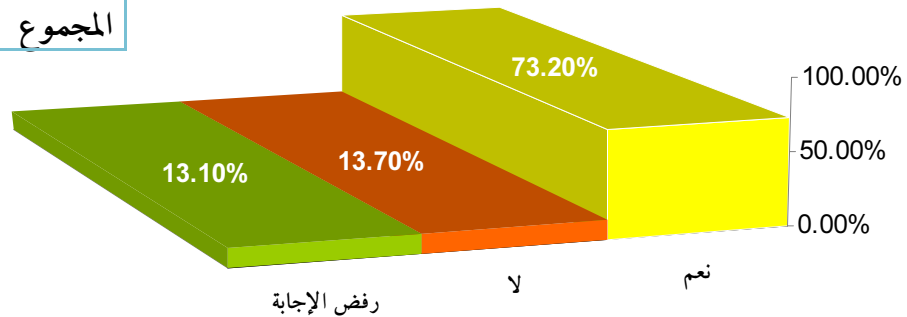
نسبة من يعتقدون بصحة قائمة الذهبى



كما تعتقد نسبة عالية من العينة 73% بوجود قوائم أخرى لصحافيين تلقوا هبات مالية من جهات أخرى، في حين ينفي ما نسبته 14% ذلك ، و 13% من العينة رفضوا الإجابة على سؤال (هل تعتقد بوجود قوائم أخرى لصحافيين حصلوا على هبات مالية).

النسبة %	الإجابة
73.2%	نعم
13.7%	لا
13.1%	رفض الإجابة
100	المجموع

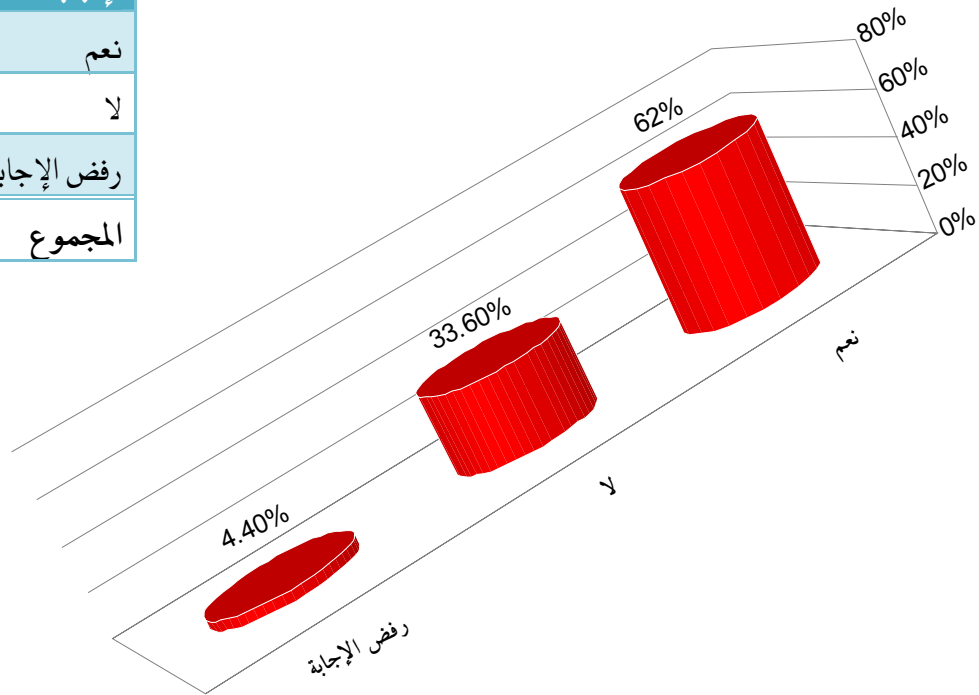
هل تعتقد بوجود قوائم أخرى لصحافيين حصلوا على هبات مالية من جهات أخرى؟



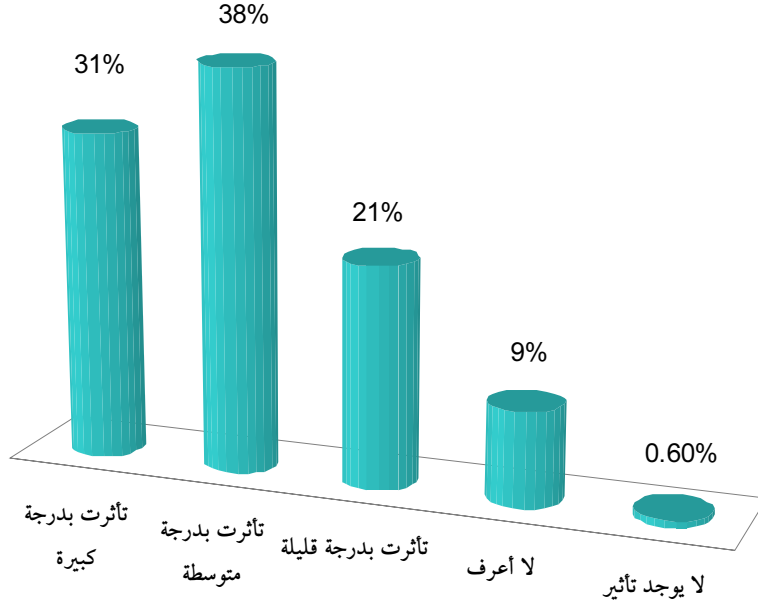
الحراك الشعبي والإحتواء الناعم :

تناولت الدراسة أساليب (الإحتواء الناعم) التي لجأت لها الحكومات و(جهات أخرى) للتأثير على وسائل الإعلام للحد من نشر وتغطية نشاطات الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية. حيث أظهرت النتائج أن ما نسبته 62% من أفراد العينة يعتقدون أن الحكومات مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر وتغطية الحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية، مقابل 33% لا يرون ذلك، ورفض 4% من أفراد العينة الإجابة.

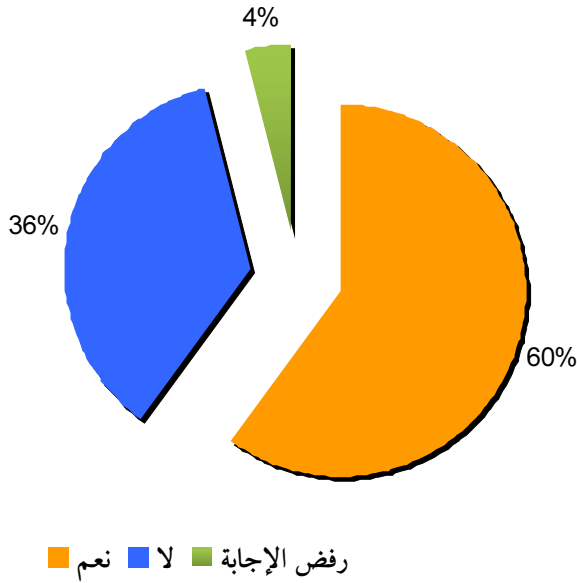
الإجابة	النسبة %
نعم	62
لا	33.6
رفض الإجابة	4.4
المجموع	100



ولدى سؤال المستجيبين عن مدى تأثر التغطيات الصحافية لنشاطات الحراك الشعبي بأساليب (الإحتواء الناعم) التي مارستها الحكومات أفاد ما نسبته 69% بأنها أثرت بدرجة كبيرة ومتوسطة على التغطيات الصحافية للحراك الشعبي، بينما رأى ما نسبته 21% أنها أثرت بدرجة قليلة، في حين أفاد ما نسبته 1% أنها لم تؤثر على الإطلاق.



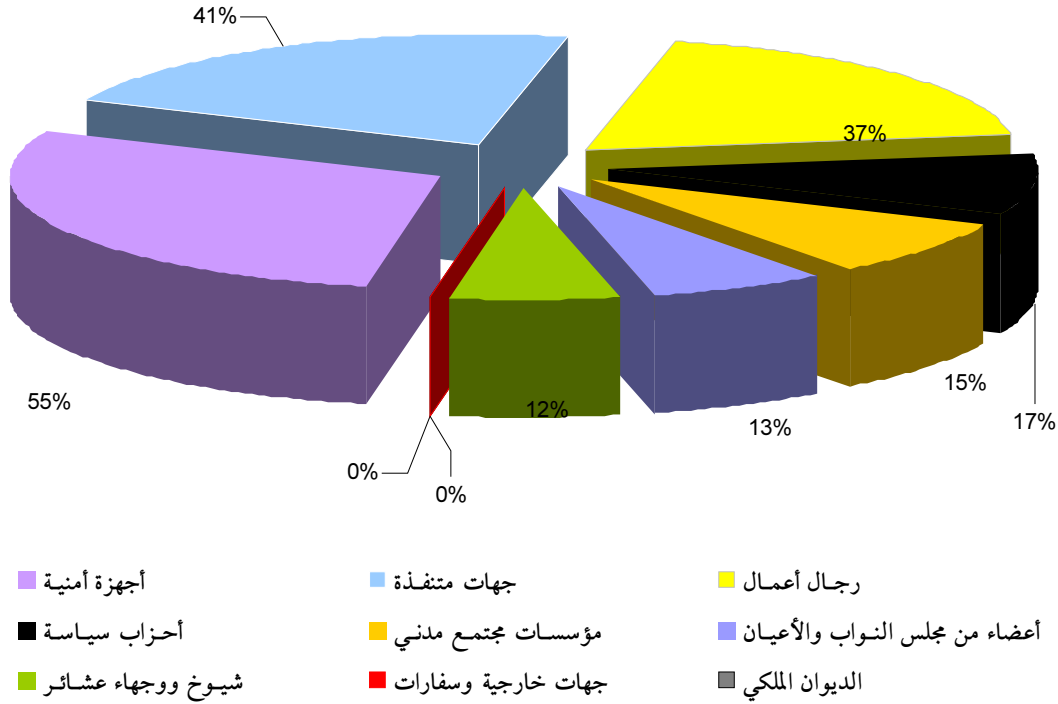
ويرى ما نسبته 60% من أفراد العينة أن هناك جهات أخرى غير الحكومة مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر فعاليات الحراك الشعبي، في حين نفى ذلك 36% من أفراد العينة ورفض 4% من العينة الإجابة.



الإجابة	النسبة
نعم	60%
لا	36%
رفض الإجابة	4%
المجموع	98.8

ولدى سؤال العينة عن الجهات الأخرى (غير الحكومة) التي مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر فعاليات الحراك الشعبي، احتلت الأجهزة الأمنية المرتبة الأولى بنسبة بلغت 55%، من الجهات غير الحكومية التي مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر فعاليات الحراك الشعبي، تلتها شخصيات متنفذة

بنسبة بلغت 41%، ثم رجال أعمال بنسبة بلغت 37%، وأحزاب سياسية 17% تلتها مؤسسات مجتمع مدني بنسبة بلغت 15%، ثم أعضاء من مجلس النواب والأعيان بنسبة وصلت إلى 13% ثم شيوخ ووجهاء عشائر بنسبة بلغت 12%.



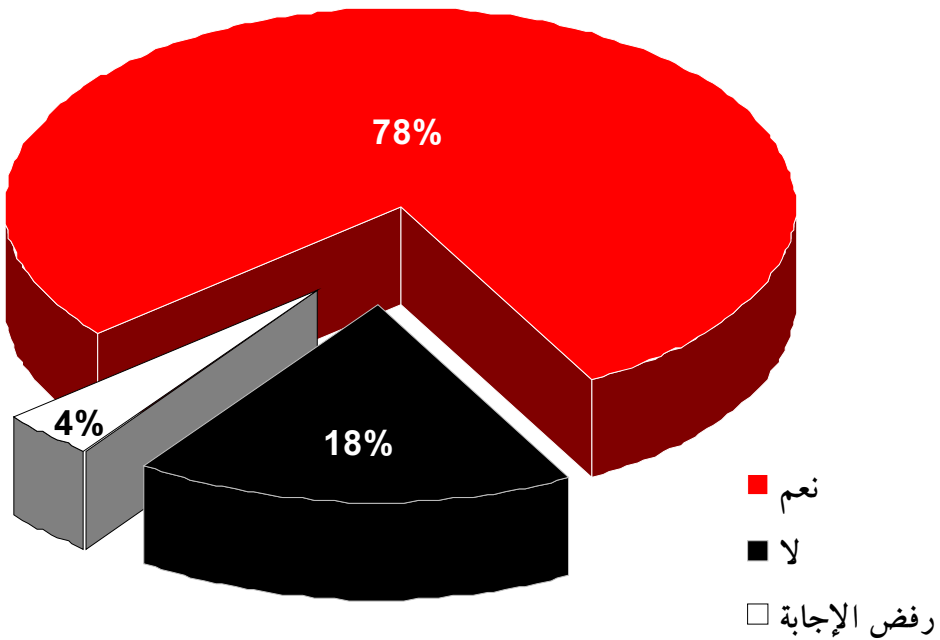
النسبة المئوية	الجهات (غير الحكومية) التي مارست أساليب الإحتواء الناعم على وسائل
55%	1 أجهزة أمنية
41%	2 جهات متنفذة
37%	3 رجال أعمال
17%	4 أحزاب سياسية
15%	5 مؤسسات مجتمع مدني
13%	6 أعضاء من مجلس النواب والأعيان
12%	7 شيوخ ووجهاء عشائر
0%	8 جهات خارجية وسفارات
0%	9 الديوان الملكي

الحملة على الفساد والإحتواء الناعم :

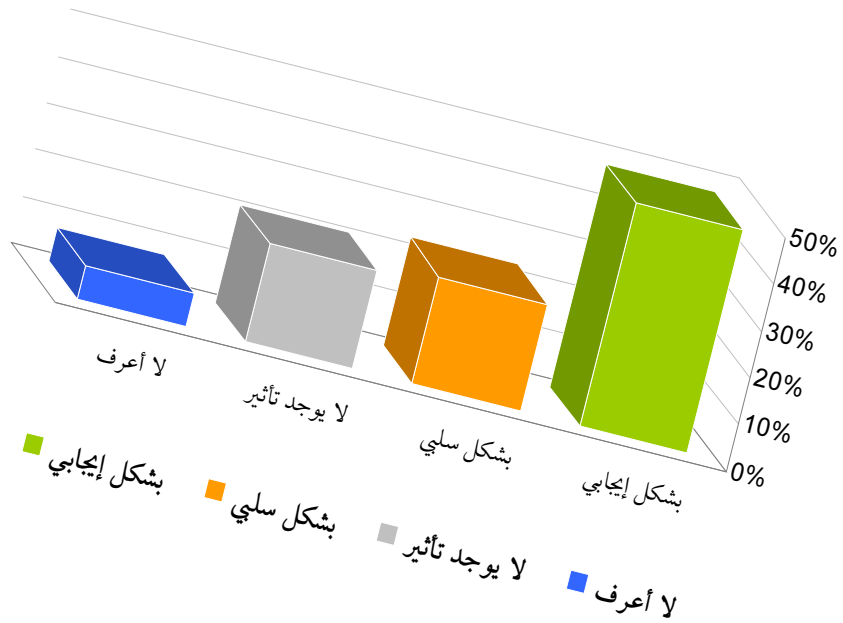
كما تناولت الدراسة تأثير الحملة الشعبية على الفساد على ممارسات الحكومة لأساليب (الإحتواء الناعم)، وفي هذا الصدد قال 48% من أفراد العينة أن الحملة الشعبية على الفساد كان لها أثر إيجابي في الحد من ممارسة الحكومات لسياسة (الإحتواء الناعم) بينما رأى 23% أن الحملة الشعبية على الفساد زادت من ممارسات الحكومة لهذه السياسات، في حين يعتقد 21% من أفراد العينة أنه لم يكن هناك أي تأثير.

ويرى ما نسبته 78% من أفراد العينة أن هناك جهات أخرى غير الحكومة مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر قضايا الفساد، بينما نفى ذلك ما نسبته 18% وبلغت نسبة من رفض الإجابة على هذا السؤال 4%.

التكرار	النسبة المئوية
نعم	78%
لا	18%
رفض الإجابة	4%
المجموع	100



التأثير	النسبة
بشكل إيجابي	%48
بشكل سلبي	%23
لا يوجد تأثير	%21
لا أعرف	%7
المجموع	100



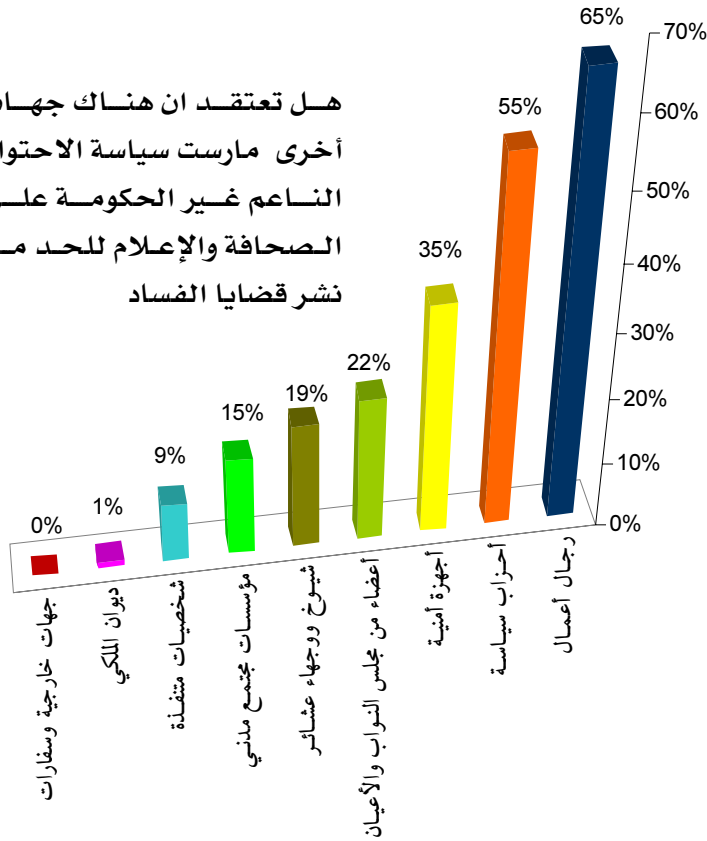
ولدى سؤال العينة عن الجهات الأخرى (غير الحكومة) التي مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر قضايا الفساد ، جاء رجال أعمال في المرتبة الأولى وبنسبة بلغت 65% ، من الجهات غير الحكومية التي مارست أساليب (الإحتواء الناعم) على وسائل الإعلام للحد من نشر قضايا الفساد ، ثم أحزاب سياسية بنسبة لاقتة للنظر بلغت 55% ، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 35% ، و أعضاء من مجلسي الأعيان والنواب بنسبة بلغت 22% ، ثم شيوخ ووجهاء عشائر بنسبة بلغت 19% ، ثم مؤسسات مجتمع مدني بنسبة بلغت 15% ، ثم شخصيات متنفذة بنسبة بلغت 9% ، وبالمرتبة الأخيرة الديوان الملكي بنسبة بلغت 1% .

يلاحظ أيضاً أن السفارات والجهات الخارجية والديوان الملكي لم تكن ضمن خيارات هذا السؤال المتعلق بالجهات غير الحكومية التي مارست اساليب الإحتواء الناعم على وسائل الإعلام للحد من نشر قضايا الفساد .

هل تعتقد ان هناك جهات أخرى مارست سياسة الاحتواء الناعم غير الحكومة على النسبة الصحافة والإعلام للحد من نشر قضايا الفساد

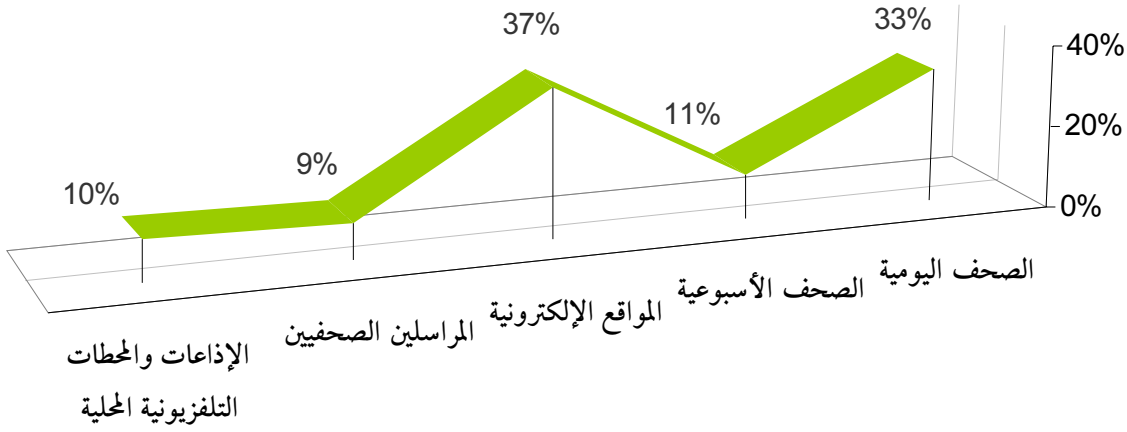
1	رجال أعمال	65%
2	أحزاب سياسة	55%
3	أجهزة أمنية	35%
4	أعضاء من مجلس النواب والأعيان	22%
5	شيوخ ووجهاء عشائر	19%
6	مؤسسات مجتمع مدني	15%
7	شخصيات متنفذة	9%
8	ديوان الملكي	1%
9	جهات خارجية وسفارات	0%

هل تعتقد ان هناك جهات أخرى مارست سياسة الاحتواء الناعم غير الحكومة على الصحافة والإعلام للحد من نشر قضايا الفساد



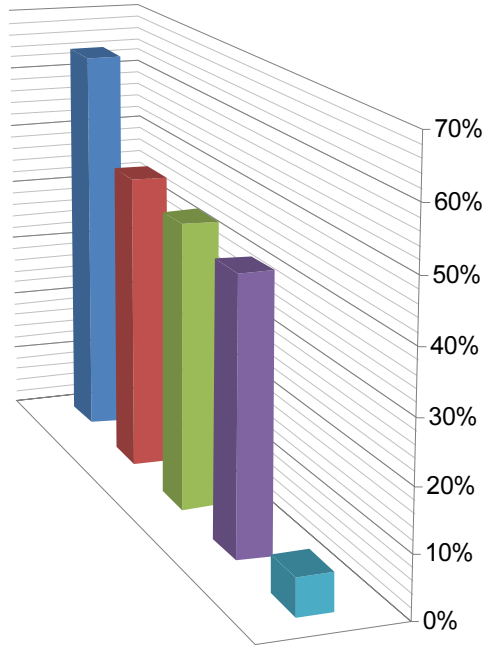
إهتمت الدراسة بمعرفة الجهات الإعلامية الأكثر خضوعاً لأساليب (الإحتواء الناعم) التي تمارسها الحكومات وجهات أخرى للسيطرة على وسائل الإعلام، حيث أفاد ما نسبته 37% من

من العينة أن المواقع الإلكترونية هي الأكثر خضوعاً لأساليب الإحتواء الناعم، تلتها الصحف اليومية بنسبة بلغت 33%، ثم الصحف الأسبوعية بنسبة بلغت 11%، ثم الإذاعات والتلفزيونات بنسبة بلغت 10%، وفي المرتبة الأخيرة المرسلين الصحفيين بنسبة بلغت 9%



وتظهر نتائج الدراسة أن ما نسبته 82% من أفراد العينة يعتقدون أن هناك قطاعات أخرى غير الصحافة والإعلام تتعرض لأساليب (الإحتواء الناعم) من قبل جهات حكومية وغير حكومية، بينما نفى ذلك ما نسبته 13%، ورفض 5% من أفراد العينة الإجابة على هذا السؤال. ومن وجهة نظر أفراد العينة إحتل أعضاء مجلس النواب والأعيان المرتبة الأولى بنسبة بلغت 64%، في السؤال عن القطاعات غير الإعلامية التي تتعرض لأساليب (الإحتواء الناعم)، ثم الحراك الشعبي والشبابي بنسبة بلغت 48%، ثم أحزاب سياسية بنسبة بلغت 46%، ومؤسسات مجتمع مدني بنسبة بلغت 44%، وهناك قطاعات أخرى مثل (القضاء، والنقابات المهنية، وقطاع الأعمال والبنوك) جاءت بالمرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 6%.

النسبة	القطاعات الأخرى التي تتعرض للإحتواء الناعم
64%	1 أعضاء من مجلس النواب والأعيان
48%	2 الحراك الشعبي والشبابي
46%	3 أحزاب سياسية
44%	4 مؤسسات مجتمع مدني
6%	5 أخرى



القطاعات الأخرى التي تتعرض للإحتواء
الناعم غير الصحافة والإعلام

- أعضاء من مجلس النواب والأعيان
- الحراك الشعبي والشبابي
- أحزاب سياسة
- مؤسسات مجتمع مدني
- أخرى

ورداً على سؤال فيما إذا كانت الحكومة لجأت لإستخدام الأسلوب الخشن مع الصحفيين خلال العام الأول للحراك الشعبي (2011) لأنه أنجح في إحتواء الصحفيين من أسلوب الإحتواء الناعم أفاد ما نسبته 27% بـ نعم و69% بـ لا .

الإجابة	النسبة
نعم	27%
لا	69%
رفض الإجابة	4%
المجموع	100%



7 شارع حيفا – جبل الحسين ص.ب 213566 عمان 11121 الأردن

هاتف: +962 6 5651931 - 5651932 - 5690567

فاكس: +962 6 5674868

إيميل: info@alqudscenter.org

مواقعنا الالكترونية: www.alqudscenter.org www.Jpm.jo

www.Jmm.jo www.islah-net.net